

التاريخ: ٢٠١٣/١٢/٩

رقم الاستفسار: ٢٠١٣/١٢/١٧٠٢

اعداد: نسيم شاهين

ملاحظات على مقترح أجندة السياسات الوطنية لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٦

قبل البدء في إبداء الملاحظات على أجندة السياسات الوطنية لخطة التنمية الوطنية، لا بد من الإشارة إلى أهمية إلزام المجتمع الدولي بكافة مسؤولياته تجاه أبناء الشعب الفلسطيني حتى إقامة دولته الفلسطينية المستقلة والسيادة التامة على الأرض، وأن أي خطة مستقبلية تصدرها الحكومة الفلسطينية يتطلب منها أن تشير إلى عملية النضال المستمر للشعب الفلسطيني حتى نيل كافة حقوقه، وأن لا تكفي بنيل فلسطين دولة غير عضو في الامم المتحدة، وتأتي أهمية ذلك من خلال المواقف التي امتدت بين المد والجزر للمجتمع الدولي في التعاطي مع العملية التفاوضية ومع حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وأن لا يتم ترك ثغرات يلجأون إليها مستنديين أن صانعها هو الجانب الفلسطيني. أيضاً تجدر الإشارة أن تكون خطة التنمية الوطنية جاهزة قبل بدء اعداد مشروع الموازنة العامة للسنوات المذكورة، حيث تعد الموازنة العامة الخطة المالية التي تسعى لتنفيذ الخطة التنموية. أما فيما يتعلق بالملاحظات حول مقترح أجندة السياسات الوطنية المقترحة فهو كالاتي:

أولاً: يتضح أن الخطة بنية على سيناريو واحد وهو دولة مستقلة ذات سيادة، مستندة بذلك إلى قرار عضوية فلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، وهذا يدل على صعوبة تطبيق الخطة المقترحة. ووفق الواقع الفلسطيني والتحديات التي تواجهه كان من الاجدر أن تبنى الخطة على عدة سيناريوهات، وتأخذ بعين الاعتبار المخاطر السياسية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني.

ثانياً: الرؤية: تعتبر الرؤية هي مفتاح أي تخطيط استراتيجي جيد ونجاح وما ستصوبوا اليه، وبناء عليها يتم ترجمة الرؤية إلى أهداف استراتيجية واقعية قابلة للتطبيق ومحددة وتحقق نتائج قابلة للقياس، كما أن الرؤية يجب أن تكون مركزة وتضم كافة المحاور، وفي المسودة المقترحة جاءت الرؤية في أربعة محاور، تناولت مقومات الدولة المتمثل في السيادة الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وهذا يتخلله بلا شك قضية السيطرة التامة على الحدود التي من شأنها أن تؤدي إلى تطوير وتحقيق تنمية

مستدامة في حال تم التوصل إلى هذا الهدف الاستراتيجي المرتبط بالعملية التفاوضية المتأرجحة. كما تناولت الجانب السياسي والديني والقيم الاجتماعية والتعايش السلمي مع المجتمع الدولي، ونظام سياسي تعددي، واحترام حقوق الانسان والأمن والأمان.

إلا أن ما تضمنته الرؤية خلى تماماً من مشاكل عميقة في البيئة الفلسطينية وبشكل خاص ذات العلاقة بالناحية الاقتصادية والمالية المرتبط بحجم المديونية، والأوضاع الاقتصادية المتردية، كما أنها لم تتناول أو تشير إلى أي توجهات لدى الحكومة تجاه سياسة خاصة بالأمن الغذائي وهذا مرتبط بالقطاع الزراعي، واعتماد مثل هذه السياسة من شأنه أن يزيد من انتاج المواد الغذائية الأساسية على المستوى المحلي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتطلب إيجاد مخازن خاصة لدى الحكومة لتخزين المواد الغذائية الاستهلاكية الاساسية التي يتم استيرادها من الخارج، وذلك تلاشياً لأي موجة ارتفاع الاسعار على المستوى العالمي، كما أن هذه السياسة مرتبطة بقضية الفقر خاصة وأن ما جاء في شروحات داخلية بهذا المقترح تحدث عن الفقر والبطالة والعديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وبينت مسودة الاجندة أن نسبة الفقر وفقاً لانماط الاستهلاك الشهري بين الأسر التي أربابها غير مشاركين في القوة العاملة ٣٣%، وبين الأسر التي أربابها من المشاركين في القوة العاملة بلغت ٢٤,٤%. كل ما سبق يتطلب من الحكومة إعادة صياغة رؤيتها بشكل دقيق وواضح يشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يتطلب إعادة المواءمة بينها وبين التوجهات السياسية العامة التي نصت عليها تلك المسودة. أيضاً نجد في بند التحديات الذي أشار إلى تراجع الوضع الاقتصادي العام والازمة المالية، حيث بينت المسودة أنه وفقاً لتوقعات وزارة المالية الفلسطينية أن التراجع في نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي في انخفاض مستمر نتيجة الوضع السياسي والاقتصادي في فلسطين وأنه سينخفض من ٥% في العام ٢٠١٣ ليصل إلى مستوى منخفض في العام ٢٠١٦ ليصل ما نسبته ٣,١%. وهذا يقود إلى أهمية وجود سيناريو آخر في عملية التخطيط يراعي هذه المخاطر. كما أن قراءة هذه النسب تبين أن هنالك إنخفاضاً سيطراً على معدلات دخل الأفراد وزيادة في نسبة الفقر والبطالة.

ثالثاً: أجندة السياسات الوطنية والتخطيط الاستراتيجي:

المقترح يتحدث عن أجندة سياسات وطنية لخطة التنمية، وهذا يقود إلى تساؤل (هل هذا إطار عام لوضع خطة تنمية ثلاثية لاحقاً، في الوقت الذي نجد أن وزارة التخطيط والتنمية الادارية وضعت إطاراً عاماً لإعداد خطة

التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦)، وإن كان ما هو مقترح في هذه المسودة يقود إلى الشكل ما قبل النهائي للخطة التنموية، يتضح أنه يخلو الكثير من المعطيات التي يجب أن تتضمنها أي خطة تنموية، منها:

أ. لم يتم عرض الخطة في أبعاد ثلاثية، أي ما سيتم العمل عليه خلال السنة الأولى والثانية والثالثة على التوالي.

ب. لا يوجد أي ربط ما بين ما هو مقترح وأي من الاحتياجات المالية، وكيفية توزيع البرامج والمشاريع.

ت. بنية صياغة الاهداف الاستراتيجية لمقترح أجندة السياسات الوطنية لخطة التنمية على النتائج دون أن يكون هنالك توضيح لأي من المدخلات، الذي من شأنه أن يسهم في عملية قياس ما سيتم انجازه بعد عملية تطبيق الخطة المقترحة.

رابعاً: استنادات مسودة أجندة السياسات الوطنية:

تحدثت مسودة أجندة السياسات الوطنية لخطة التنمية عن أزمات مالية ونسبة عجز مرتفعة وديون متراكمة على الحكومة وانخفاض مستمر في نسبة الناتج المحلي الاجمالي، في المقابل نجد أنها صنفت ضمن أولوياتها وجاء في البند السادس والأخير وهو سعيها إلى تحقيق إستقرار مالي، وهذا يؤشر أن كل الأولويات التي سبقت هذا البند وفق التحليل أنها ستقود إلى الاستقرار المالي، وكان من المفترض من الحكومة لوضع خطة فاعلة، ان تبحث أولاً في قضية الأزمة المالية ووضع سيناريوهات وحلول لتجاوزها، لأنه دون توفر الموارد المالية، لن تستطيع إحداث أي تقدم في أي من الأولويات ذات العلاقة بالاحتياجات المالية للتنفيذ، كما نجد في المقترح المذكور، أن الحكومة فيما يتعلق بقطاع التنمية الاقتصادية والتشغيل استندت إلى عدة مبادرات في تنشيط المجال الاقتصادي وهي:

أ. مبادرة (كيري الاقتصادية) لدفع عدد من المستثمرين الفلسطينيين والاجانب للإستثمار بما يقارب ١١ مليار دولار في حزمة مشروعات في ٨ قطاعات هي (الانشاءات ومواد البناء، المياه، الزراعة، الصناعة، السياحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة).

ب. ما أعلنه صندوق الإستثمار الفلسطيني عن انشاء صندوقين استثماريين هما ("صندوق شراكات" للإستثمار في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في قطاعات الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والصحة والتعليم)، و ("صندوق إنماء" للإستثمار في مشاريع كبرى في قطاعات البنية التحتية والموارد الطبيعية ومشاريع سياحية كبرى، لكن لم تشر المسودة إلى حجم الموارد المالية في هذه المسودة.

ت. أشارت المسودة أن هنالك مبادرات من القطاع الخاص ومبادرات دولية مختلفة، لكن لم يتم ذكرها، وفي حال خطة وطنية، يتوجب أن تكون تلك المبادرات واضحة وما هو حجمها وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني.

خامساً: دور السلطة التشريعية:

أوضحت المسودة المقترحة ضمن التحديات التي تواجه الواقع الفلسطيني هو الانقسام السياسي والاداري الداخلي، إلا أن ذلك خلا تماماً من الإشارة إلى أهمية دور السلطة التشريعية واعادة تفعيلها وان كان هنالك حديث في بعض الاولويات عن الانقسام والانتخابات والمصالحة. إن ما ذكر في هذه المسودة لا يعفي الحكومة من تناول دور المؤسسة التشريعية، خاصة وأن هنالك توافق ما بين هيئة الكتل البرلمانية ومكتب الرئاسة، وأهمية إبداء الرأي فيما له علاقة بالتشريع، كما يتطلب أن لا تبقى الحكومة نفسها الجهة الحاكمة والمرعة في نفس الوقت، خاصة وأنها في مضمون مسودة أجندة السياسات تتحدث عن الخطة التشريعية)، كما أن هنالك العديد من التشريعات التي ستعمل عليها الحكومة، سواء من حيث التعديل أو استحداث تشريعات جديدة ذات العلاقة بتنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني.

سادساً: محتوى المقترح بشكل عام: تتضمن مسودة الاجندة العديد من القضايا الهامة، وما تم ذكره سابقاً لا ينقص من أهمية ما هو مقترح في أجندة السياسات الوطنية لخطة التنمية.

اعداد

نسليم شاهين